
الفصل الثانی
القضاء
وكيفية التقاضي

خامساً: القضاء

• معنى القضاء:

القضاء هو الفصل الملزم بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع، ويكون ذلك بالأدلة الشرعية^(١).

والقضاء هو قطع الخصومة بقول ملزم صدر عن ولاية عامة^(٢).

ويسمى القضاء حكماً لما فيه من منع الظلم، واشتقاقه من الحكمة التي توجب وضع الشيء في محله، أو من إحكام الشيء.. أي التصرف فيه بدقة^(٣).

• الفرق بين القضاء والفتوى:

الفتوى تعتبر نوعاً من القضاء لبيان حكم الشرع في الواقعة المستفتى فيها على وجه العموم والشمول، ولكن الفرق أن القضاء ملزم ويتحتم قبول الحكم فيه.. أما الفتوى ليست ملزمة^(٤).

فالقضاء إنشاء حكم يلزم تنفيذه، ويغلب أن يكون بين طرفين، ولكن الفتوى تكون أيضاً لحالة يعرضها طرف واحد، أو أكثر من طرف بدون خصومة.

كما أن دائرة الإفتاء أوسع وأشمل حيث يقوم بها العبد والحر والمرأة والرجل، وذلك بخلاف القضاء الذي يشترط فيه أن يكون القاضى بشروط معينة.

والمفتى يقدم فتواه لنفسه ولأبنه ولأبيه.. إلخ، بعكس القاضى لم يجز أن يقضى أن العبادات لا تدخل في نطاق القضاء بل تدخل في نطاق الفتيا.

• وخلاصة القول: إن القضاء إخبار بالحكم الشرعى على سبيل الإلزام ولو في موضع الخلاف.. أما الإفتاء فهو إخبار بحكم شرعى في غير إلزام.

ومنهاج القضاء في الوصول للحق يختلف عن منهاج الإفتاء.. فنجد أن القاضى

(١) وهذا تعريف ابن خلدون في مقدمته ص ١٥٤. (٢) وهذا تعريف ابن عرفوس في تاريخ القضاء في الإسلام ص ٩.

(٣) وهذا التعريف للإمام تقي الدين الحسينى في كفاية الأخبار ج ٢ ص ٢٤١.

(٤) إبراهيم نجيب: القضاء في الإسلام ص ٧.

إذا أراد التحرى عن الصواب فلا بد له أن يبحث فى الأدلة والقرائن وشهادة الشهود واليمين... إلخ، أما المفتى إذا أراد أن يتحرى الصواب فلا بد له أن يبحث فى الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع وغير ذلك من طرق البحث الفقهية.

ويحتاج القضاء للمشاهدة والمداولة مع الخصوم والشهود والمحامين ويسعى للاستعانة بمعاونين بواسطة الشرطة والنيابة وغيرهما، ومن الممكن الانتقال لمسرح الجريمة أو الحدث للوقوف على الحقيقة.. أما الإفتاء فلا يحتاج لكل ذلك لأن حكمه غير ملزم.

وقد قال قاضى القضاء "أبو القاسم السمنانى" المتوفى سنة ٤٩٥هـ فى القضاء ما يلى: "القضاء رتبة شريفة، ومنزلة رفيعة، لا منزلة فوقها من المنازل ولا رتبة أوفى منها إذا اجتمعت شرائطها وحصل فى القاضى ما يفتقر إليه من الخصال، لأنها التى تولأها الله نفسه وبعث بها رسله - عليهم الصلاة والسلام-، وتولأها رسوله - صلوات الله وسلامه عليه-، وقام بها أئمة العدل من بعده، فينبغى لمن يملك الولاية أن يختار لهذه الرتبة من لا يقدر على أصلح منه ولا أفضل ولا أكرم. كما اختار الله تعالى لرسالته صفوة كل عالم".

* * *

• مكان التقاضى:

كان القضاء يعقد فى المسجد باعتبار القضاء نوعاً من الأنواع التى تتخذ المسجد مركزاً لها منذ صدر الإسلام^(١) وكان القاضى يجلس مستنداً إلى عمود من أعمدة المسجد، ولما ولى هارون بن عبد الله قضاء مصر من قبل المأمون، حضر لمصر سنة ٢١٩هـ، وجلس فى المجلس الجامع وجعل مجلسه فى الشتاء فى مقدم المسجد، واستدير القبلة، وأسند ظهره لجدار المسجد، واتخذ مجلساً للضيف فى صحن المسجد وأسند ظهره للحائط الغربى^(٢).

ويبدو أن أصوات المتقاضين والشهود كانت أحياناً تحدث بعض الضجيج بالمسجد، على نحو ما فعلت حلقات العلم به، ومن أجل هذا أمر الخليفة المعتضد

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج ٢ ص ٦، وانظر دائرة المعارف الإسلامية مادة مسجد .

(٢) الكندى : كتاب القضاة ص ١٢٠ .

ألا يجلس القضاة بالمسجد^(١)، ولكن هذا الأمر لم ينفذ بدقة بل ظل المسجد مكاناً للتقاضي، وإن اتجه بعض القضاة إلى الجلوس في دورهم.

فيروى أن قاضي القضاة ببغداد حوالي سنة ٣٢٠هـ كان يجلس للقضاء في داره^(٢)، أما في مصر فكان القاضي يجلس في داره أحيانا، وفي المسجد أحيانا أخرى^(٣) وكان محمد بن الحسين البسطامي قاضي نيسابور يجلس للقضاء في المسجد^(٤).

ويذكر الكندي أن من أسباب التحول للدور أن القضاة كانوا أحيانا يباشرون القضاء بين النصارى، فكانوا يقضون لهم على باب المسجد أو يعقدون الجلسات في الدور^(٥).

وقد حافظ الفاطميون على أن يجلس القضاة بالمسجد، فكان قاضي القضاة بالقاهرة يجلس يومي السبت والثلاثاء بزيادة جامع عمرو بن العاص على طرحة ومسند حرير^(٦).

وأحيانا كان القضاء يعقد في مكان الحادث إذا احتاج الأمر لمشاهدة ومعاينة، فقد حدث محمد بن ربح قال: كان بيني وبين جار لي مشاجرة في حائط، فقالت لي أمي: امض إلى القاضي المفضل بن فضالة تسأله أن يأتي لينظر في أمر هذا الحائط، فمضيت إليه وأخبرته، فقال اجلس لي بعد العصر حتى أوافيك، فأتيت، فدخل دارنا فنظر إلى الحائط، ثم دخل دار جارنا فنظر إليه، ثم قال: الحائط لجاركم. وانصرف^(٧).

• والخلاصة: أن القاضي كان يجلس في عصر الخلفاء الراشدين بالمسجد ثم انتقل مجلسه في العصور التالية إلى مكان بجوار المسجد أو بديار القضاة، حيث احتاجوا إلى حفظ الوثائق والسجلات للأحكام أو لكثرة الخصوم وتنوع دياناتهم وأجناسهم.

(١) ابن تغردى بردى: النجوم الزاهرة ج ٢ ص ٨٧. (٢) السبكي: طبقات الشافعية ج ٢ ص ١٩٤.

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ١١٤. (٤) المرجع السابق ج ٣ ص ٥٩.

(٥) قضاة مصر ص ٧٥.

(٦) المقرئى: الخطط ج ١ ص ٤٠٣، وانظر باب "القضاة" في الحضارة الإسلامية لأدم متر ج ١ ص ٣٧٨ وما بعدها.

(٧) الكندي: قضاة مصر ص ٧٣.

• جلسة القضاء علنية:

وكانت جلسات القضاء علنية، وذلك واضح من اتخاذ المساجد مكانا لها، فالمساجد مفتوحة للجميع، ولما جلس بعض القضاة في دورهم اتخذوا لهم مكانا بارزا يشرف على الطريق بحيث يكون مفتوحا للجميع^(١).

وتدلنا القصة التالية على اهتمام القضاة بأن تكون الجلسات علنية، فقد روى أن رجلا جاء قصر الخلافة في عهد المأمون وخاصم الخليفة، وكان القاضى يحيى بن أكتم جالسا، فطلب المأمون من القاضى أن ينظر هذا الادعاء. فقال يحيى: لا أنظر القضايا في قصر الخليفة إلا إذا أعلنه الخليفة مكانا للتقاضى. قال الخليفة: قد فعلت. قال القاضى: إذن نفتح الباب وندعو كل المتخاصمين للحضور هنا، وأبدأ بالعامه. قال الخليفة: افعل. وأذن يحيى للعامه فى الدخول، ونادى المنادى. وأخذ الرقاع، ودعا بالناس، ثم قضى بين الخليفة وخصمه^(٢).

وعلانية القضاء ضمان عظيم لسلامة المحاكمة، وسيرها فى طريق سديد لأن الرأى العام يملك دخول الجلسة والتعرف على التهمة، وعلى الدفاع والحكم، فهو بهذا قوة هائلة لا يستهين بها القاضى، فكأن الرأى العام حراسة قوية للعدالة، وقد أصبحت العلانية عرفا سائدا فى العالم كله، ولعل العالم اقتبس تثبيت هذا العرف من الفكر الإسلامى.

لقد اتجه الفكر الإسلامى إلى ضرورة المحاكمة العلنية، ويتحتم أن يكون ذلك هو شعار المحاكمات دائما.

• المساواة بين الخصوم:

وقد سار القضاة المسلمون عبر التاريخ فى هدى هذا المنهج فيروى أن يهودياً خاصم الإمام علياً أمام الخليفة عمر بن الخطاب، وكان علياً يجلس بجوار الخليفة، فقال عمر لعلي: قم يا أبا الحسن فاجلس بجوار خصمك ففعل، وقضى عمر فى الخصومة بعد أن سوى بين الاثنين، وأدرك عمر أن سحابة غضب خفيفة علت وجه الإمام علي، فقال له عمر: أكرهت أن أجلسك بجوار خصمك؟

(٢) البيهقى: المحاسن والمساوى ص ٥٣٢ .

(١) أمم متر: الحضارة الإسلامىة ج ص ٣٩٥.

فقال عليّ: لا ، ولكنى كنت أرجو ألا تكنينى، خشية أن تكون الكنية تفريقاً بينى وبينه^(١).

ودخل الأشعث بن قيس على شريح القاضى فى مجلس الحكم، فقال له شريح: مرحباً، وأهلاً بشيخنا وسيدنا، وأجلسه بجواره ، وبينما هو جالس كذلك إذ دخل رجل يتظلم من الأشعث، وحينئذ قال شريح للأشعث: قم يا أشعث واجلس بجوار خصمك. وهكذا نجد شريحاً ينادى الأشعث باسمه دون ألقاب أو أمجاد عندما أصبح هذا خصماً فى قضية، وينقله من مجلس الشيوخ إلى مجلس المتخاصمين.

ويروى الكندى أن خير بن نعيم عندما ولى القضاء فى مطلع الدولة العباسية جاءه الأمير الأموى عبد الملك بن مروان النصيرى يخاصم ابن عمّ له، فقعد على مقرشه ، فقال خير بن نعيم له: قم فاجلس مع ابن عمك^(٢).

وقد سبق أن تحدثنا عن القضية التى حكم فيها يحيى بن أكثم بين المأمون وخصم له، وأوردنا هناك ما يخص ضرورة العلنية فى جلسة القضاء ، ونحب هنا أن نورد جزءاً آخر من هذه القضية أمر يحيى بن أكثم أن ينادى على المأمون بدون ألقاب، فنودى عليه (عبد الله المأمون) وجاء عبد الله المأمون ليجلس أمام القاضى، وكان معه غلام يحمل سجادة وضعها ليجلس عليها المأمون، فأمر يحيى بن أكثم بأن تطرح سجادة مماثلة ليجلس عليها الخصم^(٣).

• إجراءات المحاكمة:

كانت عادة المتحاكمين أن يتقدموا لكاتب القاضى برقاع فى كل رقعة منها اسم المدعى واسم خصمه وأبيه، وكان الكاتب يأخذ هذه الرقاع من الناس عند باب المسجد قبل مجيء القاضى، ويظل يأخذها حتى يحضر القاضى ، وإذا كانت الرقاع كثيرة لا يستطيع القاضى أن ينتهى منها كلها فى يومه ، حكم فى حوالى خمسين منها بقدر طاقته من الجلوس والصبر ، وأجل الباقي إلى يوم آخر يحدده^(٤).

(١) أحمد أبو الفتح : المختارات الفتحية من تاريخ التشريع والفقہ ص ١١٤ .
(٢) الكندى : قضاة مصر ص ٤٧ .
(٣) البيهقى : المحاسن والمساوئ ص ٥٣٢ .
(٤) آدم منتر : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع ج ١ ص ٣٩٤ - ٣٩٥ .

وكان المتحاكمون يبسطون قضاياهم وهم وقوف بين يدي القاضي، وأحياناً يجلسون بين يديه إذا كانت القضية تحتاج إلى وقت طويل، وكان القاضي يجلس وظهره إلى عمود من أعمدة المسجد - كما قلنا من قبل - أو إلى حائط من الحيطان، والشهود يجلسون على يمينه وعلى يساره، بحسب تاريخ عدالتهم، ومعه خمسة من الحجاب، اثنان بين يديه، واثنان على باب المسجد أو الدار التي يعقد بها المجلس، وواحد يقدم الخصوم، وأمام القاضي كرسي به دواة محلاة بالفضة تحمّل إليه من خزائن القصور^(١).

وكان القاضي يسمع الدعوة أولاً من المدعى، ثم يسأل المدعى عليه، فإن أقر، فللمدعى أن يطلب من القاضي الحكم، وحينئذ يلزم القاضي المدعى عليه بأن يوفى بما أقر به، وإن أنكر طلب القاضي البيّنة من المدعى، فإن قدمها، وكانت وافية وطلب الحكم بها حكم له القاضي بها، وإن لم تكن له بيّنة فله أن يطلب من المدعى عليه اليمين، فإن حلف المدعى عليه اليمين أو أبرأه المدعى من اليمين سقطت الدعوى.

ولا يقبل القاضي الشهادة إلا ممن ثبتت عدالته قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. ولا تقبل شهادة عدو على عدوه، ولا شهادة والد لولده، ولا ولد لوالده ولا تجوز شهادة الخائن ولا المجلود في حدّ لقوله ﷺ: " لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود حداً، ولا ذي غمير (عداوة) ولا ظنين في قرابة"، ولا تقبل شهادة المغصوب منه على الغاصب، ولا المسروق منه على السارق، ولا ولي المقتول على القاتل، ولا المقذوف على القاذف، يقول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَمْسَأْت عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدَقُّ أَلَا تَرْتَابُونَ﴾^(٢) [البقرة: ٢٨٢].

وللقاضي أن يصدر أمراً بالتحفظ على المتهم إن خيف أن يفلت هذا من يد العدالة، وكان التحفظ على المتهم في العصور الإسلامية الأولى بوضعه عند شخص يكون موضع ثقة السلطة التنفيذية وثقة المتهم، والذي يقرأ التاريخ الإسلامي يجد نماذج من ذلك، فقد حبس الرشيد يحيى بن عبد الله العلوي عند

(١) المقرئى: الخطط ج ١ ص ٤٠٣.

(٢) المعلومات القبية مأخوذة من كتاب كفاية الأخيار للإمام تقي الدين الحسيني (باب الأفضية).

جعفر البرمكى^(١)، ثم عملت الدولة سجناً يوضع به الذين يُخافُ أن يهربوا من العدالة ، أو أولئك الذين حكم عليهم بالسجن تعزيراً^(٢).

ولكن السجن لهذا أو ذاك كان سجناً فقط ليس فيه تعذيب أو إكراه على اعتراف جائر .

• تسجيل الأحكام:

لم يعرف تسجيل الأحكام في صدر الإسلام، فقد كان الناس يقبلون الحكم وينفذونه دون لجاج أو عنت ، فلما جاءت الدولة الأموية ، بدأ نوع من اللجاج ، ومن ثم بدأ تسجيل الأحكام ليلتزم المتخاصمون بالحكم، يروى الكندى أن جماعة اختصموا في ميراث إلى سليم بن عتر قاضى معاوية على مصر فقاضى بينهم ، ثم تناكروا فعادوا إليه فقاضى مرة ثانية ، وكتب كتاباً بقضائه ، وأشهد فيه شيوخ الجند ، ويقول الكندى: إنه كان أول قاضٍ سجل سجلاً بقضائه^(٣).

وأصبح تسجيل الأحكام تقليداً يتبع بعد ذلك في كثير من الأحوال وبخاصة تلك الأحوال التي تحتمل الخلاف .

• تنفيذ الأحكام:

في صدر الإسلام كان المسلمون يقومون من تلقاء أنفسهم بتنفيذ الأحكام التي قضى بها الرسول - صلوات الله وسلامه عليه- أو قضى بها الخلفاء الراشدون، فإذا كانت الأحكام تتعلق بالحلال والحرام، فإنها لم تكن تحتاج إلى منفذ غير أصحابها لأنها في الغالب كانت فتاوى ، والمستفتى إذا عرف حكم الله نفذه.

أما إذا كانت الأحكام حدوداً ، واحتاجت إلى من يشرف على التنفيذ فقد كان الرسول أو الخلفاء يشرفون بأنفسهم على التنفيذ، أو يختارون للتنفيذ أحد المسلمين، وكان المسلمون كلهم جنداً يعملون على تنفيذ حكم الله، ويقوم كل منهم بما نذب إليه ويروى أن الرسول جلد بنفسه زانياً اعترف بالزنى، وانتدب مرة أخرى أحد المسلمين لينفذ حكم الله فيمن قضى عليه بهذا الحكم.

(٢) ابن الأثير: الكافي في التاريخ ج ٦ ص ٧٢ .

(١) الأغاني ج ١٧ ص ٤٣ وابن الأثير ج ٦ ص ٥٧ .

(٣) قضاة مصر ص ١٠ .

وعندما أسند الخلفاء الراشدون القضاء إلى بعض المسلمين، منح قضاة ذلك العهد نفوذاً كبيراً، واعتبروا ممثلين للخلفاء في مضمار القضاء فكانوا ينفذون الأحكام بأنفسهم، أو يختارون من ينفذها عنهم، ومن قضاة ذلك العهد على وشريح وإياس .

وبعد عهد الخلفاء الراشدين كان القضاء يصدر عن حكمهم، فإن قبله الناس كان بها، وإلا كان على الولاة والأمراء أن ينفذوا حكم القضاة، وقد حدث أحيانا صراع بين الولاة من جانب والقضاة من جانب آخر، فكان الولاة يتهاونون في تنفيذ أحكام القضاة، ومن هنا لجأ المتقاضون للولاة أنفسهم ليفصلوا في قضاياهم حتى يكون الحكم مضمون النفاذ، ثم أصبح الحكم في القصاص والحدود متروكا للخلفاء والأمراء فهم أقدر على التنفيذ، ولم يبق للقاضي إلا الخصومات المدنية، وقد استعاد القضاء مكانتهم في العصور الحديثة، وأصبحوا يقضون في كل شيء وعلى الحكومة تنفيذ الأحكام.

• الدفع أو الاستئناف:

إن الاستئناف المعروف في المحاكم الآن ليس من صنع الفكر الجديد، فالذي يتبع ما قاله الفقهاء يدرك أنهم طرّقوا هذا البحث، ولكنهم كانوا يسمونه "الدفع"، أي دفع الدعوى للنظر مرة أخرى، ولكن الفقهاء لم يكونوا يشترطون تغيير القاضي، وإنما يطلبون إعادة البحث والنظر، وربما تنازل القاضي من تلقاء نفسه عن إعادة النظر في هذه القضية لينظرها سواء، وقد ارتأى الفكر الجديد أن من الخير الانتقال بالقضية المستأنفة إلى دائرة قضائية أخرى ازديادا في الحيطة^(١).

• محاكم غير المسلمين:

كان الدين الإسلامي فتحاً بين الأديان، فقد اعترف بالوجود الفعلي لجماعات غير مسلمة، وسماهم القرآن الكريم أهل الكتاب، كما سمى الذين يعيشون منهم في البلاد الإسلامية أهل الذمة، وقد اهتم التفكير الإسلامي بهؤلاء وأولئك كثيرا ففرض لهم حقوقا، وألزمهم واجبات، ولعل في قمة هذه الحقوق أن تكون المجادلة بين المسلمين وبينهم بالحسنى، قال تعالى: ﴿وَلَا جُنْدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ

(١) تاريخ القضاء في الإسلام لابن عرفوس ص ٢١٤ - ٢١٥.

إِلَّا بِأَنِّي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقَوْلُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا
وَإِلَهُكُمْ وَجِدْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿ [العنكبوت: ٤٦].

كما أباح الإسلام مصاهرتهم، وأكل طعامهم، قال تعالى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ
قَبْلِكُمْ ﴿ [المائدة: ٥]. والتزام المسلمين بالعدالة مع أهل الكتاب التزاماً دقيقاً، قال
تعالى: ﴿لَا يَهْتَكِرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿ [الممتحنة: ٨].

ومن العدالة مع أهل الكتاب أن تترك لهم الحرية في اتباع أحكام دينهم،
وهو ما توضحه الآيات الكريمة: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَمًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴿ [المائدة: ٤٨].

﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ ﴿ [المائدة: ٤٧].

﴿وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ﴿ [المائدة: ٤٣].

وتنفيذاً للتعليمات التي تؤخذ من هذه الآيات الكريمة، حرص المسلمون منذ
مطلع الإسلام على أن يتركوا غير المسلمين من أهل الكتاب يحتكمون إلى
أديانهم، وإلى القوانين الموجودة بهذه الأديان، ولم يكن التزاماً على هؤلاء أن
يحتكموا للرسول أو من يحل محله، فإن لجأوا إلى قوانين الإسلام حكم
الرسول عليهم بها، قال تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ
وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُقْسِطِينَ ﴿ [المائدة: ٤٢]. ويقال إن هذه الآية نزلت في خلاف وقع بين بني
النضير وبني قريظة، وكان بنو النضير يعتبرون أنفسهم أرقى شأناً من بني
قريظة، ولا تتعادل دماء هؤلاء وأولئك، فكانوا يعدون الرجل منهم برجلين من
بني قريظة، ويعدون المرأة منهم تعدل رجلاً من بني قريظة، مخالفين في ذلك
حكم التوراة، ومن أجل هذا كان بنو قريظة يحرصون على أن يتحاكموا للقوانين
الإسلامية طلباً للمساواة وقد نفذ الرسول ﷺ المساواة عندما احتكموا إليه^(١).

(١) الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن ج ٦ ص ١٥٧.

وحرص المسلمون منذ مطلع الإسلام أن يدعوا أهل الكتاب ليحتكموا للتوراة والإنجيل تبعاً للآيات الكريمة السابقة، ولذلك كان خلفاء المسلمين يعينون من أهل الذمة قاضياً ليقضى بينهم، ففي مصر كان هناك قاضٍ قبطي يفصل في النزاع الديني والمدني لغير المسلمين من المصريين وفق شرائعهم^(١).

ويقيد الإمام الماوردي هذا التصرف بقوله: إنه عرف عن بعض الولاة المسلمين تقليد قضاة من الكفار ليحكموا بين أهل ملتهم، وذلك في الحق تقليد زعامة ورياسة، وليس تقليد حكم وقضاء، وإنما يلزمهم حكم ذلك القاضي للترامهم به من تلقاء أنفسهم لا لإلزامهم به، وإذا امتنعوا من تحاكمهم إليه لم يجبروا عليه، وكان حكم الإسلام أنفذ^(٢).

ولكن ماذا إذا حدث نزاع بين مسلم وذمي؟!

كان الحكم في هذه الحال تبعاً للشريعة الإسلامية، وفقاً لنص المعاهدة التي أجازها الرسول بين الطوائف الثلاث التي كانت موجودة بالمدينة عقب الهجرة، وهم جماعة المسلمين، وجماعة اليهود، وجماعة العرب غير المسلمين، وبمقتضى هذه المعاهدة كان لكل طائفة حاكم منها يتولى أمورها، وكان الرسول رئيساً لطائفة المسلمين، والرئيس العام لسكان المدينة وتعرض عليه القضايا الكبرى، وصور الخلاف بين طائفة وأخرى ليفصل فيها، ويكون الفصل تبعاً للتشريع الإسلامي^(٣).

وهكذا وجدت محاكم لغير المسلمين في البلاد الإسلامية لتتظر مسائل الخلاف بين هذه الطائفة تبعاً لتشريعاتهم، ولم يكن قاضى المسلمين ينظر هذه القضايا إلا إذا أراد هؤلاء ذلك، أو كان أحد طرفى النزاع مسلماً كما سبق وقلنا.

وقد ظلت المحاكم الملية موجودة في مصر حتى العهد الحديث، حينما تم توحيد القضاء وألغيت المحاكم الشرعية والملية جميعاً.

* * *

وإذا كنا قد تحدثنا عن القضاء، فبالطبع لا يوجد قضاء بدون قضاة، ولذا سنستعرض في الفصل القادم نبذة عن القضاة وكيفية اختيارهم، وكيف تهيب البعض هذا المنصب ووصل لحد رفضه... إلخ.

(٢) الأحكام السلطانية ص ٥٤.

(١) دكتور عطية مشرفة: القضاء في الإسلام ص ١٣٨.

(٣) موسوعة التاريخ الإسلامى د. أحمد شلبي ج ١ ص ٢٤٣.